الدكتور وهيب الغانم

الإشتراكية والحرية الإنسانية

البعث والأشتراكية - الكتابات الأولى

4



منشورات 1989 الطليعـة



الاشتراكية والحرية الانسانية

للدكتور وهيب الغانم

تميّز القرن التاسع عشر بحادثتين خطيرتين بالنسبة للتاريخ البشري ، أولاهما تتعلق بالطبيعة والثانية تتعلق بالانسان . فالتقدم العلمي قد حرر الكون من الجن والاشباح والقوى الخفية وأحلّ محلها القانون الرياضي ذلك القانون الذي استطاع العقل ان يدمجه في بنيانه فيسيطر به على الطبيعة ويجعل منها أداة لنموه وبقائه بعد ان كان يجد بها عدوه المخيف .

لقد خلق الانسان بالعلم والصناعة مسرحاً يستخدمه لممارسة قواه المادية والنفسية بمرور الزمن ، فوضع بذلك حداً للقرون الوسطى حيث كان يسيطر عليه الخوف والوهم من جميع الحوادث الطبيعية التي كانت تتكرر باستمرار

أمام عينيه دون ان نجد لها تعليلاً .

وتقدم العلوم الحيوية بما في ذلك علم الحياة والغرائز والاجتماع حرر البشرية أيضاً من الظلم والاستبداد اللذين كانا يستندان الى ذلك الحين على الاباطيل والخرافات وأحل محلها الكرامة الشخصية والجدارة الانسانية فأنهى بذلك عهد الاضطهاد والطبقات وجعل من الانسان مصدر النظم والمقدسات ، بعد ان كان وسيلة يستخدمها المستغلون من ملوك وامراء ونبلاء وكهنوت واغنياء ، لارواء جشعهم وحبهم للسيطرة والملذات ..

هكذا استطاع الانسان بفضل خاتمه السحري (العلم والصناعة) ان يجعل من المارد (الطبيعة) صديقاً أميناً واستطاع بفضل شعوره الواعي بجدارته وامكانياته ان يجعل من نفسه غاية بعد ان كان اداة بيد المستغلين .

على ان المعركة العلمية سارت بسرعة البرق من نجاح الى نجاح فانتقل الانسان في قرن واحد من القاطرة البخارية الهزيلة الى الطائرات والقنبلة الذرية . ومن الاوائل البسيطة الى الآلات الضخمة المعقدة ، بينما نجد ان المعركة في سبيل الانسان وان تكن قد سجلت أيضاً انتصارات رائعة فيما يتعلق بالمبادىء والافكار لكنها مع الأسف لم تستطع أن تسجل الا قليلاً وقليلاً جداً من النجاح في تطبيق هذه المبادىء والآراء التي تنادي بها .

ففي كثير من بلاد العالم يفكر الناس بقضية الحرية كما

يفكر الانكليز مثلاً أو الروس أو الامريكان ، بل وربما كانت النظرة لديهم أكثر احتراماً للانسان وحقوقه ، ولكنهم مع ذلك يحيون حياة فيها من العبودية والقهر ما يجعلها لا تبعد كثيراً عن عصور الظلمات ...

ان هذا الفشل فيما يتعلق بحياتنا الانسانية يجعلنا نطرح السؤال التالي : ما للشعوب تعرض عن الحقائق وتستمر سادرة في رجعيتها رغم انتشار الافكار التقدمية فيها ؟ ان الجواب نجده في الفرق بين الطبيعة والانسان : ففي الطبيعة حياد تام بين الاشياء نفسها ثم بين هذه الاشياء وبين الانسان ، فالاجرام السماوية وقانون الجاذبية والكهرباء والقوى الانفجارية وسواها لم تكن تستفيد شيئاً من جهل الانسان لها ولذلك فانها لا تقاوم معرفته واستقامة عقله . كما ان الانانيين القابضين على زمام الأمور لا يسوءهم ان يجدوا دائماً وسائل أرقى لفرض سيطرتهم وتنمية ثرواتهم بينما تختلف الأمور كل الاختلاف فيما يتعلق بالشؤون الانسانية فهنالك مصلحة أساسية تربط فئة من الناس بالمفهوم الانساني الخاطيء ولهذا فان هذه المجموعة التي تعيش على حساب جهل الاكثرية وبؤسها ترتاع أمام كل خطوة صحيحة تقوم بها الانسانية نحو حقائقها .. وهي في سبيل الجمود والرجعية التي تستمد منها امتيازاتها وسلطاتها التي لا تستحقها تضع كل ما تستطيعه من عراقيل أمام الانسان الظامىء الى الحرية والحياة .

لذلك وجب على الانسانية لكي تنال حقوقها ان لا تعرف الحقائق فحسب وانما عليها ان تجاهد وتعمل لتطبيقها في وجودها .. والا ظلت معرفتها مما يدعو الى الاسى والتشاؤم بدلاً من ان تكون مدعاة الى النشوء والتقدم .. فما هي السبل اذن لردم هذه الهوة بين ايماننا مبدئياً بحريتنا وبين شعورنا الواقعي بعبوديتنا ؟ لقد كان التدافع هائلاً بين الحضارة والثقافة ، تدافع منسجم يبغي بكليته الى رفع مستوى الانسان مادياً ونفسياً .. ولقد شهد القرن التاسع عشر ونصف القرن العشرين مجازر بشرية مخيفة لم يكن الباعث اليها الا التناقض الذي سبق وذكرناه ، التناقض بين ما تمنحه الحكومات (أو السلطات الحاكمة) من حرية سياسية وبين ما تشعر به الجماهير من ظلم واضطهاد .

ان المكتشفين والمخترعين والايدي العاملة (قوى الجماهير البدنية والنفسية) قد ظلت أمداً طويلاً في خدمة طبقة معينة من الناس دون ان يستفيد منها أصحابها الا قوتاً ضئيلاً . وان الحركات القومية العنيفة التي استيقظت بتقدم علوم الحياة لم يكن باستطاعتها الا ان تشعر بعدم جدوى ما تستعمله من العبارات الحماسية لاقناع الشعب بغاية (الأمة المقدسة) ولم يكن باستطاعتها ان تشعر مع الزمن الا بأن لغتها الشعرية وما تستخدمه من المظاهر والاوضاع المبهجة قد بدأ يعلن افلاسه أمام البديهة التي تقدمها الحياة كل يوم لمن يستيقظ وجدانهم ووعيهم الا وهي : ان الامة المكونة

من مرضى وجهلة ومجهدين هي أمة قد لا تستطيع البقاء بكل عظمتها في الملأ الاعلى ، ولكنها لا تستطيع الا ان تفنى رويداً رويداً على هذه الارض .. هكذا برزت بشكل مفاجيء (والحقيقة ليست مفاجأة وانما كنتيجة طبيعية لفهم الجماهير ووعيها المنبعث عن العلم والصناعة) المشكلـــة الاقتصادية وبدأ ظهورها بالحركة التاريخية الكبرى الا وهي (الثورة الشيوعية) .. ولن أتعرض لتحليل المبادىء التي قامت هذه الثورة على اساسها الا في الحين المناسب لانني أريد ان أنتقل فوراً الى تقرير واقع لا جدل فيه ، وهو ان هذه الثورة قد أعلنت همسات المفكرين وكشفت قاق المستعبدين وبددت كثيراً من أوهام الانسانية والتاريخ بتبنيها العلاقة السرمدية القوية بين الحرية الانسانية والنظام السياسي الاقتصادي الذي يدرج عليه الناس . ان الاعلان الفلسفي والدستوري والسياسي لحرية الانسان يبقى كلمة جوفاء بل وخديعة ماكرة ما لم يصحبه نظام اقتصادي ملائم لما يدعيه من الاقرار بهذه الحرية . على ان الامر لم يقف عند هذا الحد لأن الثلاثين عاماً التي طوت بين صفحاتها حربين رهيبتين قدعامت الناس شيئاً آخر الا وهو النظام الاقتصادي الموافق لتقدم الحياة للفرد . والمجتمع لا يمكن ان يعطي نتيجة داخل حدود معينة : ان على العالم ان يحطم قيوده في كل مكان ، وان يحكم عقله وذكاءه في جميع شؤونه الانسانية .. ان النزاع الطبقي أو الصراع العدواني شيء

بامكانه ان يضيع جهود مئات من السنين قامت بهـــا الانسانية في سبيل ازدهارها ؟

هكذا توضحت المبادىء الفلسفية والاقتصادية والاجتماعية التي يجب ان يتبناها العالم اذا كان حقاً يريد النمو والبقاء..

علينا ان نؤمن بحرية الفرد وبحرية الانسانية وعلينا ان نوجد النظام الذي يستطيع ان يؤمن الانسجام بين هـــذه الحريات الثلاث فما هي الحلول التي تقدم بها العالم لحل مشاكله ؟

ان اتجاهات أساسية ومعينة هي التي تبرز اليوم عـــلى مسرح البشرية ، وهي التي سنخصها بالتحليل لنقرر على ضوئها الامكانية التي تنطوي عليها مبادئنا كقوميين اشتراكيين .

١ — **النظام الفردي** : رأس المال — الاستعمار :

آ — النظرية : يقوم هذا النظام على مبدأ يبدو جميلاً وصحيحاً للوهلة الأولى وهو الايمان بحرية الفرد . ان دفاعه المدرسي يقوم على اساسين :

الأول : ليس هناك أي مبرر لتضييق حرية الانسان في سبيل ما نسميه المجتمع في حين ان المجتمع الذي يؤلف من عدد قليل أو كثير من العبيد تصبح حريته كاملة جوفاء.

الاساس الثاني ان الافراد يتمايزون بالطبيعة وعلى الدساتير ان تسير وفقاً لطبيعة الحياة لا أن تكون ضدها .. والنتيجة السياسية لمبادىء كهذه هي الاعتراف

للفرد بحرية الفكر والقول والعمل والملك ، وتأمين التنظيم الاجتماعي بأن تأخذ الدولة قسماً من المرابح الفردية هذا القسم الذي تحدده القوانين والذي تبرر أخذه بضرورة بقاء المجتمع كمسرح لا بد منه لان يصل التفتح الفردي الى أوسع مدى .

ب ـ النقد : على ان التحليل يكشف فوراً عن خطر هذا النظام واخطائه .

ذلك لأن السير التاريخي للاشياء قد برهن على انالأفراد الذين سيطروا في أكثر العصور العابرة قد سيطروا بقوة الاستمرار لا بقوة مواهبهم وقد عملوا على عرقلة التقدم الا بما تقتضيه مصالحهم الخاصة . والحرية التي اعترفوا بها مؤخراً للشعوب التي يملكون زمامها ليست الا مهزلة جديدة يصطادون بها جهود الأمم وهلة أخرى من الزمن. ولاوضح أكثر من هذا : ما هي الحرية التي نريدها للانسان ؟ هل هي التخلص من كل قيد ؟ هل هي السماح للفرد بأن لا نقف عثرة أمام أهوائه مهما تنوعت ؟ كلا .

الحرية هي ان نسمح بالتفتح الطبيعي للانسان وبتنمية مواهبه الى أقصى حدود الامكان . وبايجاد الانظمة الكافية لايقاف أهوائه السلبية الضارة نحو نفسه ونحو الناس . ان سلامة الحياة أو سلامة الانتاج الانساني تقتضي منا حمايتها ففكرة العدوان والسيطرة يجب ان تزول نهائياً من برامج الاقوياء . ان التقدم البشري يجب ان يقوم به جميع الناس

لا أفراد معدودون فحسب وعلى هذا فان حرية جميع الافراد هي التي يجب ان تحميها النظم لا حرية أفراد معدودين .

لقد كان إله يحكم في الماضي واصبح الاله مع الزمن ملكاً أو ديكتاتوراً. ثم ظهرت هالة من الشعبية حول المسيطر. وعندما تابعت الانسانية سيرها ازدادعددالمشاركة في السيطرة والملك . أما اليوم في القرن العشرين فان جميع أفراد الشعب يريدون ان يحكموا ويملكوا . ان الحرية السياسية (أي حرية الحكم ومشاركة الشعب في السيطرة) قد أعلنت في البلاد الراقية ولكنها ستظل حرية جوفاء ما لم ترافقهامشاركة في الملك أو بالاصح ما لم يرافقها مفهوم للملك يتفق مع حرية الجميع التي يجب ان تصان . ان مواهب الانسان يجب ان تكون في اتجاهين : الاول : لممارسة قواه البدنية والروحية ممارسة كاملة . والثاني : للمشاركة في تقدم الحياة العامة .

وعلى هذا فان الملكية يجب ان تكون صورة مباشرة لفعالية الانسان في مرحلته ويجب ان تكون سبيلاً مباشراً للمحافظة على استمراره وتفتحه ، فاذا فقدت هذه الأطوار فقدت شرعيتها وكلمة وجودها وأصبحت شراً لا بد منه ذلك لأن حرية الملك المطلقة قد جعلت الذين يسمون انفسهم مالكين يوفرون أرباحهم ويخلقون منها وسيلة للسيطرة على الآخرين وقهرهم لا في ان تكون وسيلة لرفاههم ورفاه

الآخرين . ان رئيس المعمل الضخم يتقاضى كل يـــوم ثمن جهد الآخرين وهو يدعي ان ذلك حق له لما يقوم به من ادارة وخبرة وحسن تصرف .. على ان هذا الادعاء لم يعد يقنع أحداً ففي أمريكا نفسها بدأ العمال يشعرون بأن التفاوت الهائل بينهم وبين صاحب المعمل لا يمكن بحال من الأحوال ان يبرره التفاوت بالمواهب وهذا الشعور هو الذي يخضع أمريكا الرأسمالية رويداً رويداً لادارةالجماهير ويرغمها على ادخال قوانين تخفف من بشاعة الاستغلال الفردي وتبعد شبح الاضرابات والمظاهرات – هذا التعبير العمالي عـــن مشاعر العمال بالظلم .

والخلاصة فان النظام الفردي يجد تعبيره الاقتصادي المباشر بتضخم رأس المال وقلة المالكين وانتشار الفقر في المجتمع ، وبذلك ضمور الشعب وانحلاله . أو اذا كان قوياً فبتوسعه الاستعماري للبحث دائماً عن منابع جديدة للثروة ونفوس بشرية جديدة للاستغلال . ومع ان المبادىء الهامة لحركتنا العربية التقدمية تنادي بحرية الانسان واحترام حقه في الحياة فانها ترفض مثل هذا النظام الذي قاسينا منه في التاريخ كل مرارة وشقاء ولا نزال نقاسي منه حتى اليوم مر العذاب .

٢ – **النظام الجماعي ، الشيوعية الأممية** : ان التقدم العلمي الذي انتهى بتضخم الصناعة الحديثة ونموها قد أدى الى جماع النفوس البشرية المستغلة تحت سقف واحد واشراكهم

في تعاسة واحدة وبالتالي الى تكتل المضطهدين وتكوينهم طبقة خاصة في جميع البلاد الصناعية . وكان من البديهي ان تشعر هذه الايدي العاملة المستثمرة رويداً رويداً بوضعها البائس ، وان تتساءل في آخر يومها المكروه لماذا تقدم عرق جبينها الى رئيس العمل ؟! وما هو القانون السرمدي الذي يفرض عليها ضيماً صارماً كهذا ؟ وتجلى هذا الشعور بشكله النظري في الروسيا ، فهناك حيث لم تكن بين الرأسماليين وبين العمال أية صلة روحية أو وطنية لكون المالكين من الجرمان والشعب بأسره من السلاف ، ولم يكن هنالك أي أمل بأن يعترف أصحاب المعامل الضخمة بشيء من حقوق عمالهم فالمال والسلاح في عرفهم كانا كافيين لحماية وضع غير مشروع كوضعهم . يعمل سواهم ليلاً نهاراً ليترفهوا هم ليلاً نهاراً .

وفي سرعة النار في الهشيم سرت النقمة الاجتماعية ومرت تعاليم ماركس كبلسم على جراح الصعاليك والتف العالم التفاتة خطيرة في حياة الانسانية الى قيمة الوضع الاقتصادي وأثره في تكوين التاريخ . لقد قامت في روسيا الثورة الحمراء وقام معها النظام الجماعي . فما هو هذا النظام وما هي المبادئ التي يرتكز عليها ؟

لقد ذكرت في مناقشة النظام الفردي انه لا يستطيع ان يؤمن الا حرية بعض الافراد ورفاهيتهم. والنظام الجماعي انما هو رد فعل قوي ضد أوضاع ثبت فسادها فهو اذن سيمحو حرية هؤلاء الافراد ليضمن سلامة المجموع .وهو

سيمحو سيطرة المال وأربابه ليحل محلها سيطرة الايدي العاملة ذاتها لانها هي التي تشكل المجتمع بعددها الكبير .

ان ثروة الوطن يجب ان تكون للجميع ولكن لا لأحد فالحرية الخليقة بالفرد هي في انه يرى مجتمعه بأسره ينمو ويتفتح ويحيا بدافع الغذاء والكرامة . ان الانسان هو نفسه مهما تغيرت أسماؤه وما الامتيازات الا صدى لتفاوت الفرص وليست هي أبداً شيئاً حقيقياً قائماً بذاته . ليس هنالك قوانين ميتافيزيكية تسير الشعوب وانما يحركها التناقض في صميمها . وهذا التناقض يشتد مع الزمن الى ان يزول أحد النقيضين . والتقدم الصناعي يخلق تناقضاً في كـــل مجتمع فردي لان الالة الجديدة تقرر علاقات انتاجية جديدة والعمل الذي يحتاج الى آلاف الايدي العاملة لا يمكن ان تكون تحت سيطرة واحدة . واذا حصل مثل هذا الخطأ فان التناقض يبدأ ويستمر الى ان يزول أحد النقيضين ولما كانت الايدي العاملة لا يمكن ان تكون المغلوبة فمن البديهي ان ينتظر الرأسماليون مصرعهم في حينه المحتوم .

واستغرق أصحاب هذه النظرية في استنتاجاتهم فتوصلوا بالطبع الى تقرير سير تاريخي خاص ، العامل فيه هو هذا التناقض ، أي هذا الصراع الطبقي الذي يسير بشكل حتمي الى نهايته الدامية .

وان هذا الصراع هو نفسه في كل مكان وزمان ، لا فرق فيه بين الامم ولا بين الازمنة ، الا من حيث تسابق

البعث والاشتراكية - الكتابات الاولى

المراحل بحسب الاهتداء الى وسائل الانتاج أو التقصير عنها فليس هنالك أي حق ميتافيزيكي أو اجتماعي يبرر وجود غني وفقير ، ليس هنالك الا الوضع الاقتصادي ، فمتى زال زالت معه الامتيازات والفروق ، وزواله ليس متوقعاً على ارادة أحد ، ولا يمكن ان يؤدي اليه الا التقدم في وسائل الانتاج . والنتيجة الوحيدة التي يمكن ان نتوصل اليها ما دامت الصناعة سائرة بتقدم لا يتوقف ، هي شيوعية وسائل الانتاج أي ملكية المجتمع التي ستحل حتماً محل ملكية الأفراد. وسيكون التعبير السياسي لوضع اقتصادي كهذا هو سيطرة الايدي العاملة (البروليتاريا) محل الأفراد الرأسماليين ، لقد حلت بصورة حتمية ديكتاتورية الطبقة العاملة محل ديكتاتورية الأفراد .

لا ريب ان الديكتاتورية في عرف المذهب الشيوعي هي موقتة ، انها ستستمر ما دام النقيض المقهور يتحرك أي ما دام هنالك نفوس طماعة تحاول ان تسترد امتيازاتها ومتى تعود الجميع على النظام ومتى أقر الجميع اقراراً عاطفياً وعقلياً بأن الصراع قد انتهى فسوف تزول الدولة وديكتاتوريتها ويسير المجتمع سيره المنظم بنقاباته وحدها . تلك هي النظرة الجماعية التي قدمت عملياً كحل للازمة في مطلع هذا القرن .

لقد نوهت في بدء حديثي عن النظرة الجماعية انها ردة فعل لاخطاء النظام الفردي وهذه الملاحظة الاساسية تستدعي

معها كل ما سيلي من نقد للمبدأ الجديد .

لقد ظل النظام الفردي اطروحة الاجيال إلى أن جاءت الاطروحة المعكوسة فزعزعت قدسيته وسلطانه ، وان قيمتها الخالدة هي في هذه الضربة القوية التي وجهتها إلى بديهـــة المالكين المسيطرين : الا وهي حقهم المقدس في ملكيتهم . انها (انتيتيز Antithèse) وهي عكس الاطروحة إذا صحت الترجمة ، ولكن هل هي حل ؟ هل هي خالية من أي خطر على الحرية الانسانية وعلى التطور ؟ هـــل فكرت بالحافز الذي دفع الانسان إلى ابداع الرفش كمـــا فكرت بأثر المحراث في تطور المجتمع ؟ هل حاولت أن تحمي هذا الحافز وتنميه وتحافظ باستمرار على شعور الفرد بأنه كائن مبدع وانه سيد أوضاعه ومصدر قدسيتها ؟ هل قضت على التناقض وأقرت السلام كما وعدت ؟ إن هذا ما سيجيب عليه نقد هذه النظرية :

١ — ان الملكية الجماعية تعيد السيطرة من الرأسماليين إلى أيدي الطبقة العاملة على أن هذه السيطرة تخرج بحكم الضرورة من أيدي الشعب إلى أيدي الذين يختارهم لإدارة شؤونه ، وعندئذ يصبح السلطان الفعلي بيـــد الحكومـــة وتصبح ديكتاتورية البروليتاريا في واقع الأمر ديكتاتورية الدولة الشيوعية ! والجواب المدرسي على الرأسمالية عندما يقولون ان التربية الاجتماعية ووعي الشعوب وتقوية الشعور الاخلاقي ستجعل من صاحب العمل مواطناً صالحاً وسينصف

عماله وسيموت جشعه مع الايام ، الجواب المدرسي هو : ما هي الضمانة للحصول على كل هذا ؟ ما هي القـــوة السحرية التي ستجعل رئيس المعمل منصفاً إلى هذا الحد ؟ هل على الشعب أن ينتظر افتراضات قد تكون أو لا تكون؟ هل عليه أن يجازف بكيانه ويقبل الجوع والاستغلال بانتظار ملاك الرحمة يهبط إلى قلوب الحاكمين .

ولماذا لا نلجأ إلى نظام يكفل لنا العدالة الاجتماعية من أول الشوط بدل هذا الانتظار ؟ ان هذا الجواب يمكن أن يرد إلى صميم النظرية الجماعية . ما الذي سيكفل لنا عدم استيقاظ الجشع في نفوس المالكين المتسلطين الجدد ، واستغراقهم في أنانيتهم واستغلالهم ارادة الجماهير لصالحهم ؟ من الذي سيكفل ... ان الافراد قد فقدوا حريتهم بمحض ارادتهم املاً بأن يجدوا مصدراً علوياً لها في السلطـــات الحاكمة ، وأملاً بأن يجدوها كاملة عندما ينتهي مفعـــول التناقض ويبقى أحد الطرفين المتناقضين . ولكن هل لهذا الحلم الذهبي أية ضمانة في الواقع ؟ وهل على الشعب أن يستمر على التنازل عن حريته بانتظار موعد للخلاص قد لا يكون ؟ أليس علينا أن نوجد منذ الخطوة الأولى ضمانـــة أقوى في أنظمتنا الاجتماعية لحرية الجماهير الحقيقية أو لحماية الفرد وتنمية حوافزه المبدعة ؟

٢ ــ ان النظرية الجماعية حين تحد من حرية الفرد في سبيل المجموع وحين تعتبر النظام أساساً لنمو المجتمع تكون

قدأضعفت قيمة الفرد وجعلت منه شيئاً ملحقاً بالنظام وبالدولة..

إن الأزمة التي تجتاح العالم المتمدن هي هذا القلق الروحي المسيطر على كل شيء ازاء التضخم الآلي وازاء النمو السريع للحضارة بينما تتضاءل قيمة الفرد باستمرار وأكثر فأكثر باعتباره شيئاً ملحقاً بالعجلة الكبرى الدائرة. ان الانسانية تسرع نحو المأساة ولعلها تنتظر مصير الاله في الاساطير : خلق الاله الكون ثم لم يستطع السيطرة عليه فمات وتركه يسير وحده ... وان الحمى التي تجتاح العالم المتمدن اليوم منبثقة عن هذا التناقض بين النظام الذي يقوى على الأيام وبين شعور الفرد بحريته وقيمته الانسانية. ولئن كان النظام الرأسمالي يترك لافراد معدودين أن يشعروا بكيانهم القوي فان النظام الجماعي أيضاً لا يترك إلا لأفراد قلائل — هم الحكام — صلاحية الشعور بأنهم أحرار.

٣ — ان الحكومة الشيوعية مضطرة على ان تحافظ على ديكتاتوريتها ما دامت تحس تنبه النقيض، لأن هذا النقيض يهددها في كل بلاد العالم .. على أن الأفراد، سيتحملون مثل هذه الديكتاتورية ما دام هنالك الخطر الرأسمالي وهو الاستغلال الذي يهددهم دائماً بالعودة. ولكن بعد أن يصبح كل العالم شيوعياً، هل تكون الملكية الجماعية قد قضت على التناقض ؟ كلا ! ان زوال الخطر الرأسمالي زوالاً نهائياً سيوقع الدول الشيوعية في تناقض

جديد . فليس إلا خيالاً صرفاً ان يصبح العالم كله دولة واحدة بكل معنى الكلمة . وإذا لم يكن هذا فسوف يبدأ اذن تناقض جديد بين الدول الشيوعية ذاتها ، وهذا ما حصل بين يوغوسلافيا وروسيا في هذه المرحلة من التاريخ .

ليس من السهل مطلقاً أن يقوم شعب بجهد خاص وتكوينه الجدي وان يقدم هذا الجهد لاناس لم يشاركوه به فليس من السهل أن تموت ذاتية الانسان حين تصبح هذه الذاتية شيئاً ايجابياً مبدعاً . إن القومية لا يمكن أن تعني في عالم سليم إلا شعور الشعوب بأنها تساهم في نمو الحياة وتجميلها مساهمة إرادية حرة لا مساهمة آلية مدفوعة .. ستعني القومية في آخر الأمر ان الانسان هو الغاية لا الاله وان شعوره النامي بقيمته وكفاءاته هو هدف الحرية لا النظام . وسيصبح النظام قاعدة تمر عليها الانسانية لإبداع نظم اهدى إذا اقتضى الأمر . وستظل أبوابه مفتوحة إلى الابد أمام الانسانية الحية .

إن العامل القومي سيستيقظ يقظته الحية عند آخر مرحلة من مراحل الشيوعية عندما لا يبقى صعاليك في العالم ، يتحدون لدفع اخطر الاشياء .

ان النظام الاقتصادي الذي تفرضه النظرية الجماعية كافياً لحل المشكلة الانسانية نجده في آخر الشوط كافياً ليكون رد فعل يعيد التوازن إلى الشعوب التي أنهكها

جشع الرأسمالية ولكنه عندما ينتهي الرأسمال مع أفكاره فسوف يتراجع ليفسح المجال أمام حل جديد لا يكون دواء لحالة مرضية يزول بزوالها وانما هو وضع ايجابي ينبثق عن طبيعة الحياة ذاتها ويسهل نموها الدائم وازدهارها.

هذا الوضع الايجابي السليم تجيب عليه اشتراكية حركتنا العربية التقدمية . وقبل أن أخوض في بحث هذه الاشتراكية وتحليلها ، اريد أن أذكر ايضاحات لا بد منها . كالعلاقة بين الانسان وبين ملكيته : ان الملكية هي في بدئها وسيلة مباشرة لتحقيق ميول الانسان . وبتعبير آخر انها الصورة المادية للميول . ولما لم يكن هنالك توافق دائم بين ما نملك وبين ما نحتاج اليه فقد اقتضى الأمر ايجاد بديل عام وهذا البديل نستطيع بواسطته أن نؤمن باستمرار حاجتنا إلى الاشياء . وتحقيق الميول انما هو تعبير مباشر لأرادتنا بالبقاء أولاً ولشعورنا بالحرية ثانياً . اننا لا نستطيع ان نبقى إذا لم تكتف ميولنا الفطرية كما اننا لا نستطيع الشعور بالحرية إذا لم يكن لنا الحق بتحقيق ما نراه في لحظة ما مناسبة لنا دون أن يكون له مساس بالآخرين . إننا نريد أن نأكل ونرقد ونستيقظ كما نريد وان نختار ثوبنا وشكله كما ينبغي ، وبعد كل هذا نريد أن نفكر ونحب كما نشتهي أيضاً : ان الحرمان قد قتل فينا جميع مزايانا الانسانية الرفيعة كما قتلها الاستغراق أيضاً .. هناك شاعر ألماني هتف في لحظة رهيبة من جوعه : لقد فهمت اليوم كلمة يا الهنا اعطنا

غذاءنا كيلا نجدف باسمك ... وكثيرون من المستغرقين بتحقيق ميول محدودة في يومهم ، يستهزئون بكل شيء سواها بل لا يكادون يشعرون بها . ولكن بعد أن يرتوي حرماننا وننتهي من استغراقنا لا بد أن تستيقظ فينا حركات حية جديدة ، تخلق لنا بالضرورة قيماً جديدة وحاجات جديدة .

فالملكية هي في نهاية تحليلنا هذه الصورة المادية لميولنا ولجدارتنا الانسانية . ولئن كان القانون الرياضي الصارم قوام الطبيعة وحجر الزاوية في بقائها فان الحرية هي قوام الانسانية والجوهر الأساسي في استمرارها ... وعندما نقول حرية فانا نقول اصطفاء وابداع ، وعلى هذا فيجب أن تكون الحرية الانسانية هي الينبوع الذي يجب أن ينبثق عنه كل نظام اقتصادي .

واشتراكيتنا تنبثق في أهم مادة من موادها عند هذا الايمان بحرية الفرد فتقر له حق الحصول على بديل لجهوده وكفاءته في الانتاج كما انها تترك له مدى حيوياً كافياً للتصرف بهذا البديل كما يشاء . على انها لا تنظر إلى هذه الحرية باعتبارها سبيلاً اميناً لتفتح الفرد بميول ضيقة تحميها وانما بجميع ميول الانسان السامية .

والمجتمع شيء ضروري للفرد . فكما ان الربيع موسم لا بد منه لتفتح الازهار فكذلك المجتمع السليم شيء لا بد منه لازدهار الحياة في الافراد . ان الحق المقدس الذي يجب أن تتمتع به الانسانية لا ينحصر في فرد واحد وانما يوزع

بالتساوي على جميع الناس . فلتكن الملكية اذن وسيلة لتحقيق ميولنا دون أن تكون وسيلة للاضرار بالآخرين وذلك باستغلالهم واستعبادهم . وهذا القانون هو الذي يوحي فكرة الحرية في اشتراكيتنا بمنع الاستغلال لجهود الآخرين . إن الحياة التناسلية تفرض علينا سلفاً مسؤولية التفكير بغير فرديتنا والاهتمام بحال الاجيال التي انتجناها . لذلك توجب علينا ان نرضي ميولنا الفردية بالطعام والشراب والمأوى وميولنا الاجتماعية في تأمين جو سليم جدير بتأمين رفاه ابنائنا وكرامتهم : أي ليكن هنالك انسجام دائم بين نمو حياتنا وبين مصلحة امتنا كمجتمع راهن وكأجيال مقبلة . ومن هذا الميل إلى تكوين وطن حر وسليم تنبثق الفكرة الآتية من اشتراكيتنا وهي : تحقيق الانسجام بين حرية الفرد ونمو المجتمع وذلك بجعل الثروات والالات الانتاجية الكبرى الهامة بيد الدولة ما دامت تخص جميع أفراد الأمة .

إن اشتراكيتنا لا تؤمن بالامتيازات الفردية التي تنبثق من غير جهاد الفرد أو كفاءته في الانتاج كما انها لا تؤمن بالتنازع الطبقي بالشكل الذي صورته الماركسية ولا بعامل التناقض الأساسي في خلق الحوادث التاريخية ، انها تؤمن بحرية الانسان وتؤمن بميله الأكيد للمحافظة على الحياة الاجتماعية حرصاً على ميولها نفسها ، وحرصاً على أنساله المتتابعة ، ولئن كانت هنالك أحوال مرضية فان النضال

المستمر للقيام بانقلابنا المنشود سيصحح الاوضاع ويعيد الأمور الى نصابها .

ان اشتراكيتنا تحرير للاغنياء من التخمة وتحرير للفقراء من العوز وخلق انسجام بين حرية الفرد ونمو المجتمع . انها حررت الفرد من ان يكون موظفاً لدى رأس المال وحررته من ان يكون موظفاً لدى الدولة وخلقت منه كائناً حراً مبدعاً ، ولم تقيد حريته وانما جعلت منه شيئاً منسجماً مع حرية بلاده ، ومع الحرية الانسانية كلها ، وأوقفت سلطان النقد وحولته من قوة منتجة مسيطرة على الانسانية الى وسيلة حياة استبدال لا حياة لها ولا فعالية ، وانما هي رمز أو اعتراف بكفاءة الانسان وفائدته للمجتمع يستطيع بواسطتها ان ينال ما يستحقه من هذا المجتمع ذاته ، كما انها سلبت الرأسماليين حقهم المقدس المستمد من مبادىء معينة لقنوها للناس ، هذا الحق الذي يسمح لهم بأن يحولوا نشاطهم أو نشاط آبائهم الى أداة لسرقة أتعاب الآخرين والترفه بها على حساب شقائهم . وارغمتهم على ان يعودوا الى حقهم الطبيعي فيعيشوا بجهدهم وكفاءاتهم ويحولوا ما يربحونه الى وسيلة لبقائهم وتحقيق رغباتهم بحرية ، دون ان يجدوا في النظام أي ثغرة لتحويل هذه المرابح الى قوة منتجة يستعملونها للاستغلال ، كما انها سلبت الحاكمين كل صلاحية بالاستبداد باسم المبادىء المقدسة وجعلت منهم اناساً أكفاء يستمدون سلطتهم من ارادة الشعب الحي المتطور

لا من المبادىء والانظمة . . لقد ضمنت حرية الفرد وحالت دون تشويه هذه الحرية وانحرافها . فصرفته عن الاساءة لابناء وطنه ومستقبل شعبه . وضمنت حرية الأمة فجعلت منها وجوداً حراً يتطور ويعبر عن نوازعه باستمرار ، واستمرت بايمانها بضرورة الحرية الانسانية وكونها أساساً في ازدهارها فقررت ضرورة التعاون الايجابي في التبادل الاقتصادي كما قررت من قبل التعاون الايجابي في تبادل الفكر والحرية .

وان هذه الاشتراكية لتجد تعبيرها السياسي القوي في الديمقراطية فكما ان الفرد قد ترك له المدى الحيوي لادارة شؤونه الحيوية بشكل حر ، فكذلك سيترك له المدى الكافي ليحقق ميولاً اجتماعية ويعين الشكل الذي يجد لامته في الحاضر وفي المستقبل . هكذا يشترك جميع الأفراد بامتلاك وطنهم ويشتركون جميعاً بتقرير مصيرهم .

ان النظام الديمقراطي البرلماني هو الصورة المثالية التي تحقق حرية الفرد في تنظيم شؤون بلاده العامة . ومن البديهي ان نظام الجمهورية شيء لا ينفصل عن الديمقراطية لان حرية تبديل الرئيس أمر أساسي في استكمال الحرية السياسية لدى الشعب والضمان على التطور والتقدم .

في آخر كلامي يتبدى لي هذا الوطن ، الوطن العربي وقد زال منه الاقطاع ورأس المال زوالاً أبدياً وأصبحت الكفاءة الانسانية والجهود الفردية هي الامر الاساسي للملك

وباتت الحرية تشمل جميع المواطنين فتسمح لهم بممارسة فعاليتهم وابداء آرائهم واختيار أنظمتهم وخدمة مجتمعهم وأمتهم ..

يتبدى لي وطننا وقد سادت فيه العدالة الاجتماعية بأصدق معانيها ، وحل فيه التعاون محل الاستغلال والاحقاد ، وعادت فيه الارض الى الانتاج بفضل العقول النيرة والايدي العاملة المجدة .

كلا ليس عليكم ان تستغرقوا في حلم لذيذ كهذا .. فكل خطوة تخطوها الحياة تتطلب ثمناً لها ، فليكن حبكم للحرية قوياً الى درجة لا تستكثرون عليها أغلى الأثمان . كثيرون يتحدثون عن جمال الذرى ولكن قلائل يتحملون جهد الوصول اليها ، وكثيرون يتحدثون عن الحرية ولكن قلائل يستحقونها ..

وليكن النضال الدائم العنيد شعار جميع الذين يؤمنون بالحرية الانسانية ، لتكن التضحية الواعية المستمرة الوسيلة الوحيدة لجميع المناضلين في سبيل البقاء .

١٩٥٢

